

أثر القروض المصرفية على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)
The impact of bank credit on stimulating the economic growth in Algeria during the period (1990 – 2017)

جيلالي بن فرج عبد القادر¹، خليفة منية²

¹ ط.د. ، مخر الصناعة ، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة خميس مليانة ، a.djilalibenfredj@univ-dbk.m.dz

² د. أستاذ محاضر (أ)، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة - ، الجزائر ، mouniak520@gmail.com

تاريخ النشر: 2020-10-01

تاريخ القبول: 2019-10-01

تاريخ الاستلام: 2019-09-16

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017) من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد تم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي مثل : اختبار (ADF) ، واختبار التكامل المشترك $(joh. mutivariate)$ ، واختبار نموذج تصحيح الخطأ $(VECM)$.

أظهرت نتائج الدراسة، أن هناك تأثير إيجابي لكل من القروض المصرفية CRD_t والودائع المصرفية DEP_t على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $PIBP_t$. وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة. وبالتالي يمكننا تأييد فرضية العرض – القائد ، التي تنص على أن الأنشطة المصرفية كمنح القروض تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

كلمات مفتاحية: القروض المصرفية ، النمو الاقتصادي، الأنشطة المصرفية، العرض-القائد .

تصنيف JEL : 021 ، 047.c22 ، 055 ، E51

Abstract:

This study examines the impact of bank lending on economic growth in Algeria during the period (1990 - 2017) through the financing of investment projects. Econometric techniques such as ADF, joh. Mutivariate and VECM were used.

The results of the study showed that CRD_t and DEP_t had a positive effect on the growth rate of per capita GDP. We can therefore support the supply-leader hypothesis that banking activities such as lending are a useful tool to increase the country's productivity and thereby achieve economic growth.

Keywords: bank loans, economic growth, banking activities, supply leader .

المؤلف المرسل: جيلالي بن فرج عبد القادر، الإيميل: a.djilalibenefredj@univ-dbkm.dz

1. مقدمة:

لقد حظيت العلاقة بين النظام المالي و النمو الاقتصادي محل اهتمام و دراسة في الأدبيات الاقتصادية ، و التي قامت بالتأكيد على أن النمو الاقتصادي يقترن بوجود نظام مالي و مصرفي متطور ، تتمتع فيه الوساطة المالية بالكفاءة والقدرة على التخصيص الأمثل للموارد. ويلعب القطاع المصرفي دور هام في تنمية و تطوير الاقتصاد، وتحاول الدول النامية تنمية اقتصادها من خلال تحقيق كفاءة في إدارة الأموال و توفير عدالة و إنصاف في عملية منح القروض .

و وفقا ل Levine (Levine & R, 1997 , pp:688 -726) فإن الوسطاء الماليين يلعبون دورا هاما في مختلف الاقتصاديات من خلال قيامهم بجمع الموارد وإعادة تخصيصها (من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز) ، و بالتالي المساهمة في تمويل الأنشطة الاقتصادية، حيث يعتبر القطاع المالي و المصرفي الواجهة الاقتصادية لأي بلد .

إن الاقتصاد الحديث هو الاقتصاد القائم الائتمان. و الاقتصاد يتطلب اعتمادات مالية مختلفة الأغراض و أحد أهدافه الرئيسية هو: تشجيع الأنشطة الاقتصادية- Nwaru and Okorontah; 2014; pp: 102 (110) . و يعمل الائتمان على توفير الدعم لمختلف النشاطات من خلال السماح للشركات بالاستثمار و يمكن الأسر من شراء المنازل و الحكومات لتسهيل إنفاقها من خلال تخفيف الآثار الدورية و الاستثمار في مشاريع البنية التحتية (Ibrahim M. Awad ; Mohammed S. Al Karaki ; 2019; p 01) و نتيجة لذلك ، لعبت التنمية المالية و الائتمان المصرفي دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي و قد درس بتعمق من قبل الباحثين. حيث وجدت دراسات أن هناك تأثير كبير للتنمية المالية على دعم النمو الاقتصادي في شتى الاقتصاديات ، و كذلك تبين أن دور المؤسسات المالية يختلف في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية.

و انطلاقا من ما سبق ، نحاول من خلال هذا البحث معالجة الإشكالية التالية :

ماهو أثر تطور القروض المصرفية على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة ننتقل من الفرضيات التالية :

- آليات التمويل المصرفي تعتبر أداة ضرورية لدفع عجلة النمو الاقتصادي .
- الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف فعالية التمويل المصرفي .

أهمية الدراسة :

تنبع من أهمية الائتمان المصرفي و دوره الفعال في دعم و تحفيز النمو الاقتصادي، وكل عملية تحول دون التخصيص و التوجيه الأمثل للموارد تؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشاريع و الاستثمارات على أحسن وجه ، و تكون سلبية على معدلات النشاط الاقتصادي ، و تنبع أهمية الدراسة كذلك لكون القطاعات الاقتصادية بشقيها العام و الخاص أصبحت المحور الرئيسي في دعم عجلة النمو الاقتصادي و عامل رئيسي في خلق الثروة في الاقتصاديات الحديثة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة تحليل أثر القروض المصرفية بشقيها (القصيرة الأجل ، المتوسطة و الطويلة الأجل) على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017) ، و يتم ذلك من خلال نسبة توزيع القروض حسب آجالها و حسب القطاعات ، ثم تحليل أثرها على النمو الاقتصادي في المدى القصير و الطويل .

منهج الدراسة :

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري عند التطرق إلى العلاقة النظرية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي ، و نعتمد أيضا على منهج التحليل الكمي الإحصائي و الأسلوب القياسي ، أي النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة و تقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة، أي القروض المصرفية و المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي.

2. الإطار النظري للدراسة :**2.1 العلاقة بين النظام المصرفي و النمو الاقتصادي :**

العلاقة بين معدل نمو الاقتصاد و هيكل المال هو موضوع طويل و مثير للجدل بين الاقتصاديين. حيث يشير (Schumpeter, 1911) إلى أن النظام المالي يعمل بشكل جيد و يشجع الابتكارات التكنولوجية عن طريق زيادة التمويل لأصحاب المشاريع و يؤدي في النهاية إلى النمو الاقتصادي . وبالمثل العديد من الدراسات الأخرى توصلت إلى أن تطوير النظام المالي يرتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي الحالي والمستقبلي و تراكم رأس المال المادي و الإنتاجية الاقتصادية. على العكس فإن الباحثون الآخرون على سبيل المثال (Robinson, 1952) ، (Kuznets, 1955 pp. 1-28) وكذلك (Friedman, 1963) توصلوا إلى أن تطوير النظام المالي يتم نتيجة النمو الاقتصادي .

علاوة على ذلك ، يعتقد ((Lucas Jr., 1988 pp. 3-42)) أن "أهمية المسائل المالية ليست لها علاقة بالنمو الاقتصادي ، وبالمثل ((Ram, 1999 pp. 164-174)) يذكر أنه لا توجد علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ومن المثير للاهتمام، أن ((Stern, 1989 pp. 597-685)) لم يتطرق لتلك العلاقة في مسحه لاقتصاديات التنمية ، بينما ((Levine, et al., 1997 pp. 688-726)) يضع نظرة عامة ممتازة للعلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية المالية.

((Debreu, 1959)) و ((Arrow, 1964 pp. 91-96)) يعتقدون أنه في حالة عدم وجود تكلفة المعلومات أو تكلفة الصفقة، ثم لا توجد الحاجة إلى نظام مالي، فإن المؤسسات المالية تصبح ذات صلة في عالم المعلومات الإيجابية ، والمعاملات ، ورصد التكاليف ((Fry, 1997 pp. 754-770)) بالإضافة إلى ذلك المؤسسات المالية لا توفر فقط الخدمات بتكلفة أقل ولكن أيضا تقديم عوائد أعلى ((Diamond, et al., 1983 pp. 401-419)). وكذلك يعتقد ((McKinnon, 1973)) : أن النظام المالي مهم لزيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار.

الدراسة النظرية التي بدأها ((Schumpeter (1911)) ، ((Debreu (1959)) و ((Arrow (1964)) و ((Patrick (1966)) تم اختبارها تجريبياً من قبل ((Goldsmith, 1969)) في دراسته الرائدة باستخدام البيانات عبر البلاد. وجد بوضوح العلاقة بين النمو والتطور المالي ثم ذكر ((McKinnon, 1973)) ذلك أيضاً أن تطوير الوسطاء الماليين يسبب النمو الاقتصادي وليس العكس. ومع ذلك ، فقد درسوا أيضاً الآثار السلبية لتدخل الحكومة في تطوير النظام المالي والنمو الاقتصادي. وكان اقتراحهم الرئيسي هو أن تلك القيود المفروضة من طرف الحكومة على النظام المصرفي تبطئ عملية التنمية المالية، وبالتالي يقلل من النمو الاقتصادي .

● النظريات :

لقد تعددت وجهات نظر الباحثين حول طبيعة واتجاه العلاقة بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، فالدراسات السابقة في هذا المجال مبنية على ثلاث وجهات نظر رئيسية :

❖ نظرية العرض-القائد : أي أن تنمية القطاع المالي تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد ، و بالتالي تحفيز النمو الاقتصادي ((Ang, 2009 pp. 1595-1601)) ، ((Shahbaz, 2013 pp. 24-47))

❖ نظرية الطلب التابع : أي أن النمو الاقتصادي هو عامل يسبب التنمية المالية. فمع نمو القطاع الحقيقي يزداد الطلب على الخدمات المالية و بالتالي يحفز القطاع المالي ((Z.Yousof, et al., 2013))

❖ السببية ثنائية الاتجاه : أي أن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي و التنمية المالية ((khan, et al., 2008 pp. 1033-1049))

2.2 الدراسات السابقة حول علاقة القروض المصرفية و النمو الاقتصادي :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين القروض (الائتمان) المصرفية و النمو الاقتصادي ، باستخدام بيانات تختلف باختلاف الدول و الفترات الزمنية المختارة للدراسة ، و جل الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي .

دراسة Demirguc-Kunt and Levine (2008, pp. 1-68) ((Demirguc-kunt & Levine)) يركزان على أهمية تخصيص الائتمان للقطاع الخاص بدلا من الوساطة المصرفية كلها ، و بالمثل يلاحظ (Beck T & A.T, 2005, pp. 1-37) أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يعتبر كمؤشر جيد للنمو الاقتصادي ، و يمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها الائتمان على النمو الاقتصادي : عند نمو نسبة الائتمان هذا يعني أن المستهلكين قاموا بالاقتراض أكثر ، و بالتالي الاستثمار أكثر ، و يؤدي ارتفاع الاستهلاك و الاستثمارات إلى خلق فرص العمل ، و يؤدي ذلك كله إلى نمو كل من الدخل و الأرباح ، و من أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة و تفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي و تحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد .

دراسة Usai and Vanini (2005) (Usai & Vannini, 2005, pp. 691-714) قاما بالتحقيق في الدور الذي لعبته فئات معينة من البنوك في النمو الاقتصادي في إيطاليا خلال الفترة (1970-1993) باستعمال نموذج التأثيرات الفردية الثابتة على بيانات بانل ، توصل الباحثان إلى أن المتغيرات الكلية للنظام المالي لها أثر فعلي على النمو المحلي ، و علاوة على ذلك البنوك الائتمانية التشاركية و الخاصة لها تأثير ايجابي على النمو ، بينما البنوك العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي .

دراسة (Adam and al (2009) Adams, Andersson, Andersson, & Lindmark, 2009, pp. 21-38) درسوا العلاقة التجريبية بين الإقراض المصرفي و التأمين و النمو الاقتصادي في السويد خلال الفترة (1830-1998) باستخدام اختبار السببية لـ Granger ، و أظهرت النتائج أن الائتمان و التأمين عنصران مهمان لتحفيز النمو الاقتصادي ، و من ناحية أخرى يمكن أن يترتب على ذلك آثار هامة على السياسات بالنسبة للدول النامية .

دراسة Izz Eddien N. Ananzeh (2016) (Ananzeh, 2016, pp. 53-63) جاءت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي في الأردن في القطاعات المختلفة خلال الفترة 1993 إلى 2014. تم استخدام منهجيتين مختلفتين لنموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبار Granger

، يمكن استنتاج تقرير النتائج لعلاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتغيراته التوضيحية لـ إجمالي الائتمان المصرفي (TBC)؛ الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة (CFA)؛ الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة (CFI)؛ بنك الائتمان لقطاع البناء (CFC)؛ الائتمان المصرفي لقطاع السياحة (CFT). يختتم اختبار العلاقة السببية Granger أن هناك علاقة تنتقل من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي في الزراعة والإنشاءات في الاقتصاد الأردني. أيضاً لوحظ اتجاه العلاقة بين التنمية الاقتصادية والائتمان المصرفي لقطاع البناء والتي تعد أهم القطاعات في هذا الاقتصاد. وعلاوة على ذلك ، تشير النتائج إلى أن كفاءة التسهيلات الائتمانية المصرفية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لها دور مهم في النمو الاقتصادي الأردني ، ويوضح الاحتياجات لتعزيز دور القطاع المالي في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي أكثر ملاءمة.

دراسة (Aniekan O. & Sikiru Aniekan O. Akpansung and Sikiru Jimoh Babalola (2008) Jimoh, 2008, pp. 51-62) تبحث في العلاقة بين ائتمان القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة 2008-1970. تم اختيار العلاقة السببية بين أزواج المتغيرات ذات الاهتمام باستخدام جرانجر اختبار السببية في حين تم استخدام تقنية تقدير المربعات الصغرى ذات المرحلتين (TSLS) لتقدير نماذج الانحدار. تظهر نتائج اختبار العلاقة السببية Granger دليلاً على اتجاه العلاقة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ائتمان القطاع الخاص (PSC) ومن مؤشر الإنتاج الصناعي (IND) إلى الناتج المحلي الإجمالي. تشير نماذج الانحدار المقدرة إلى أن ائتمان القطاع الخاص يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي على مدى فترة الدراسة. ومع ذلك فإن معدل الإقراض (الفائدة) يكبح النمو الاقتصادي . علاوة على ذلك ، توصي الورقة بالحاجة إلى مزيد من تطوير الأسواق المالية و يفضل المزيد من الائتمان للقطاع الخاص بأقل سعر فائدة لتحفيز النمو الاقتصادي.

دراسة (BELINGA, ZHOU, DOUMBE, GAHE Zimy, & , BELINGA Thierry and all (2016) KOFFI Yao, 2016, pp. 664-671) تبحث الدراسة في العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في الكاميرون من خلال النظر في الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (DCPSB) والودائع المصرفية (BD) كوكلاء لتطوير الائتمان المصرفي و الناتج المحلي الإجمالي الفردي (GDPPC) للنمو الاقتصادي. تم تركيب بيانات السلاسل الزمنية من 1969-2013 في معادلة الانحدار باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المختلفة مثل اختبار الاستقامة المعزز ديكي فولر (ADF) و Johansen Multivariate اختبار التكامل المشترك. تم استخدام نموذج تصحيح خطأ لتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي. تظهر نتائج VECM أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من

BD وDCPSB إلى GDPPC. هذه النتيجة تتفق مع عدد من الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها في الأدبيات التي تجد السببية تنطلق من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني أن السياسات النقدية لصالح الائتمان المصرفي سوف تعزز بالتأكيد تطوير الاقتصاد في الكاميرون.

3.2 تحليل تطور القروض المصرفية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017 :

قد سمح التحسن في الأوضاع المالية للجزائر عبر السنوات، قيام القطاع المصرفي بتوجيه قدر أكبر من الموارد لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص ، بهدف النهوض من التبعية الاقتصادية و المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي و توفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة . ويوضح الجدول رقم (01) تطور حجم القروض المصرفية حسب الآجال و حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990 – 2017 .

الجدول رقم (01) : حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد حسب الآجال و القطاعات خلال الفترة 1990-2017 .
(الوحدة: بالقيم : مليار دج . بالمعدل : %)

السنوات	PIB	القروض ق، أ	القروض م، ط، أ	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص
1990	0,80000058	193,80	53,20	105,55	72,92		
1991	-1,200000584	260,70	65,20	133,11	90,28		
1992	1,800002301	336,60	71,60	140,84	146,18		
1993	-2,100000759	156,70	62,50	188,93	180,52		
1994	-0,899996549	227,50	77,30	196,45	247,68		
1995	3,79999479	465,50	99,00	210,78	280,46		
1996	4,09999847	601,90	174,90	234,03	325,96		
1997	1,09999938	449,80	291,50	254,83	409,95		
1998	5,100003611	405,80	500,40	347,57	766,09		
1999	3,200001551	552,10	598,60	368,38	884,17		
2000	3,819678496	467,00	526,70	467,50	974,35		
2001	3,008395466	513,30	564,38	661,40	1 235,00	740,087	337,612
2002	5,60932319	628,00	638,06	642,17	1 485,20	715,834	550,208
2003	7,201872244	773,60	605,90	718,91	1 724,00	791,694	587,78
2004	4,301624264	828,30	706,10	1 127,92	1 577,45	859,657	674,731
2005	5,907791268	923,30	853,11	1 220,36	1 724,17	882,5	896,4
2006	1,684488319	915,70	988,40	1 750,40	1 649,80	848,4	1055,7
2007	3,372875154	1 026,10	1 177,60	2 560,80	1 761,00	989,3	1214,4
2008	2,360134861	1 189,40	1 424,70	2 946,90	1 991,00	1202,2	1411,9
2009	1,632243838	1 320,50	1 764,70	2 502,09	2 228,90	1485,9	1599,2
2010	3,634145353	1 311,00	1 955,70	2 763,70	2 524,30	1461,4	1805,3
2011	2,891865995	1 363,00	2 361,70	3 495,80	2 787,70	1742,3	1982,4
2012	3,374768651	1 361,60	2 924,00	3 356,80	3 331,50	2040,7	2244,9
2013	2,767638867	1 423,40	3 731,10	3 537,50	3 691,70	2434,3	2720,2
2014	3,789121212	1 608,70	4 894,20	4 434,80	4 083,70	3382,9	3120
2015	3,763466958	1 710,60	5 564,90	3 891,70	4 443,40	3689	3586,6
2016	3,3	1 914,20	5 993,60	3 732,20	4 409,30	3952,8	3955
2017	3,4	2 298,00	6 579,90	4 499,00	4 708,50	4311,8	4566,1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشریات بنك الجزائر من 1990 إلى 2017 ..

أ- تطور القروض المقدمة للاقتصاد من حيث الأجل :

❖ **القروض القصيرة الأجل :** شهدت القروض القصيرة الأجل تذبذبات ملحوظة تباينت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1990 – 2017 ، حيث سجلت أدنى قيمة لها 156.70 مليار دج سنة 1993 مقابل 336.60 مليار دج عام 1992 أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 45.18 % سنة 1993 مقارنة بسنة 1992 ، ويعود سببه إلى ما قامت به الخزينة العمومية في إطار التطهير المالي للمؤسسات المالية حيث جمدت المصارف مبلغ 6340 مليار دج لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة ، فضلا عن 696.5 مليار دج لصالح الحسابات المالية المشتركة المتأتية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية (عنتر، 2012، صفحة 82).

كما نلاحظ ارتفاع محسوس في القروض القصيرة الأجل ابتداء من سنة 2007 بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ، وهو ما سمح للدولة بالتوسع في القروض لأصحاب المشاريع والمؤسسات ودعم النمو . حيث انتقلت من 1026.10 مليار دج سنة 2007 إلى 2298.00 مليار دج سنة 2017 . أي بنسبة نمو بلغت 123.95 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2007 ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (01) .

الشكل (01): تطور القروض القصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 (و: مليار دج)

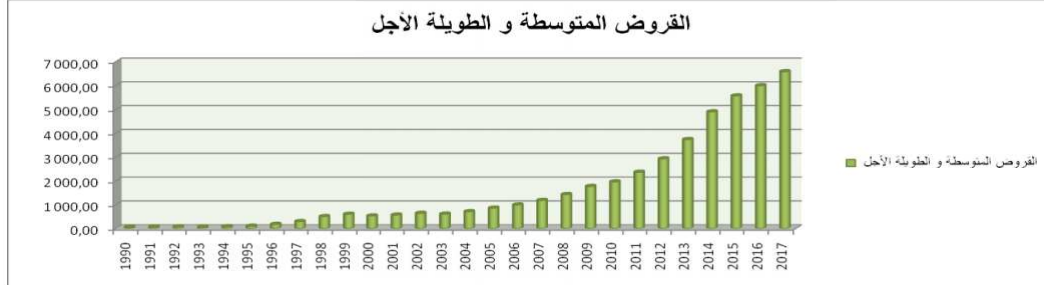


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

❖ **القروض المتوسطة و الطويلة الأجل :** من خلال قراءتنا للشكل رقم (02) يتبين أن حجم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل عرفت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة ، حيث انتقلت من 53.2 مليار دج سنة 1990 إلى 6579.90 مليار دج سنة 2017 . حيث سجلت أدنى قيمة عام 1993 بـ 62.50 مليار دج مقابل 71.60 مليار دج عام 1992، أي بنسبة انخفاض بلغت 12.7 % عام 1993 مقارنة بسنة 1992 ، بسبب تحديد بنك الجزائر سقفها لمجموع القروض التي تمنحها المصارف ، و التي لا يمكن أن تتجاوز 70 % من قيمة الاستثمارات المحققة من القروض المتوسطة و 60 % بالنسبة للقروض الطويلة الأجل

(عماري، 2015، صفحة 119). كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع هذا النوع من القروض حيث ارتفعت من 5564.00 مليار دج عام 2015 إلى 6579.00 مليار دج عام 2017. أي بنسبة نمو بلغت 18.23 % عام 2017 مقارنة بسنة 2015.

الشكل (02): تطور القروض المتوسطة والطويلة الأجل في الجزائر خلال فترة 1990-2017 (و: مليار دج)

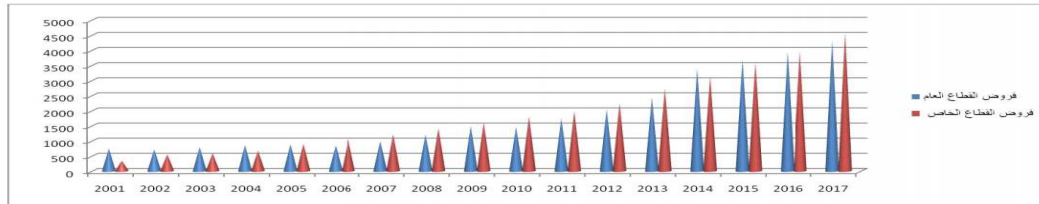


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

ب-تطور القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات: خلال الفترة 2015-2001:

لقد عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد منذ بداية التسعينات، وقد تم توزيعها بين القطاعين العام والخاص حسب ما يبينه الشكل رقم (03).

الشكل (03): توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

يتبين لنا من خلال الشكل (03) أعلاه أن هناك تفاوت في توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص مع حصول القطاع العام على أعلى نسبة قروض خلال الفترة (2001-2004) حيث حصل على 740.087 مليار دج مقابل 337.612 مليار دج لصالح القطاع الخاص خلال سنة 2001، وظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام في الزيادة خلال الفترة (2001-2004)، حيث بلغت نسبة نمو 15.16 % عام 2004 مقارنة بسنة 2001. لتبدأ في التراجع لصالح القطاع الخاص ابتداء من سنة 2005 بسبب مساهمة الحكومة في خلق مؤسسات دعم وتشغيل الشباب مثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي بدأ يقدم القروض للبطالين أصحاب المشاريع وكذلك مؤسسة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وذلك لتكريس دور اقتصاد السوق، حيث انتقل حجم القروض الممنوحة

للقطاع الخاص من 1055.70 مليار دج عام 2006 الى 4566.10 مليار دج عام 2017 أي بنسبة نمو قدرت بـ 332.5 % عام 2017 مقارنة بسنة 2006 وهي نسبة جد معتبرة وتوضح الدور الذي توليه الدولة للقطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي .

3. الدراسة التطبيقية للعلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

بالاعتماد على الدراسات والأبحاث السابقة يعطى نموذج الدراسة المراد تقديره على النحو التالي:

$$PIBP_t = f(CRD_t, DEP_t, ABFF_t, INF_t, G_t, OUV_t, \varepsilon_t)$$

وتتمثل متغيرات الدراسة في: $PIBP_t$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، G_t : الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، $ABFF_t$: تراكم الخام للأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، OUV_t : الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، DEP_t : معدل نمو إجمالي الودائع، CRD_t : معدل نمو إجمالي القروض المصرفية، INF_t : معدل التضخم، ε_t : حد الخطأ.

1.3 اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك:

1.1.3. اختبارات الاستقرار: يلخص الجدول الموالي مختلف نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test statistic) (ADF) في المستوى وفي الفرق الأول.

الجدول رقم (02): اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة

الاستقرارية في المستوى			المتغيرات
بدون ثابت واتجاه	بثابت فردي	بثابت فردي واتجاه	
0.4083	0.0267	0.0624	PIBP
0.1090	0.0471	0.1495	CRD
0.1837	0.0020	0.0013	DEP
0.1519	0.50270	0.6689	INF
0.6332	0.1489	0.1659	ABFF
0.7217	0.4777	0.9187	OUV
0.5021	0.037	0.0003	G
الاستقرارية في الفرق الأول			
بدون ثابت واتجاه	بثابت فردي	بثابت فردي واتجاه	المتغيرات
0.0000	0.0000	0.0000	PIBP
0.0000	0.0000	0.0000	CRD

0.0000	0.0000	0.0001	DEP
0.0000	0.0002	0.0011	INF
0.0005	0.0109	0.0752	ABFF
0.0000	0.0006	0.0030	OUV
0.0000	0.0000	0.0000	G

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

تشير نتائج اختبارات الاستقرار في المستوى (في نموذج بثابت فردي واتجاه ، بثابت فردي، بدون ثابت فردي واتجاه) أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى حيث كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات في غالبية النماذج أكبر من حد المعنوية 0.05 (أو 0.1). بينما بعد إجراء اختبارات الاستقرار في الفروقات الأولى تبين أن كل السلاسل الزمنية مستقرة في الفروقات الأولى في كافة النماذج عند حد معنوية 0.05 باستثناء سلسلة (ABFF) فهي مستقرة عند مستوى معنوية 0.1 حيث كان أن الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات أقل من حد المعنوية 0.05 (أو 0.1). وبالتالي يتضح من نتائج الاستقرار المبين أعلاه أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي أنها $I(1)$ ، إن استقرار السلاسل الزمنية في الفروقات الأولى يجعل هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية.

2.1.3- اختبار التكامل المشترك:

مما سبق من خلال دراسة استقرار السلاسل الزمنية يتضح أنها جميعاً متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل مما يجعل هناك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وباقي متغيرات الدراسة، ولغرض اختبار وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه فإننا نقوم باستخدام اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك، حيث تم تحديد درجة التأخير المناسبة اعتماداً على أقل قيمة لمعيار أكايكوشوارتز ومختلف المعايير الأخرى وقد تبين أن درجة تأخير المناسبة هي $(P=1)$ كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم (03): نتائج اختيار درجة التأخير المناسبة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIBP CRD DEP ABFF INF
Exogenous variables:
Date: 08/23/19 Time: 14:28
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-396.2509	NA	83368471*	32.40392	33.61363*	32.75227*
2	-369.2191	33.26994	85731977	32.24762*	34.66704	32.94433

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

وبعد ذلك قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك والنتائج مبينة في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

اختبار الأثر (Test de Trace λ_{trace})				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الجدولية	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال المقابل
$r=0$	$r \geq 1$	96.33635	69.81889	0.0001
$r \leq 1$	$r \geq 2$	52.43356	47.85613	0.0175
$r \leq 2$	$r \geq 3$	24.42213	29.79707	0.1832
$r \leq 3$	$r \geq 4$	10.85719	15.49471	0.2204
اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximum eigenvalue λ_{max})				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الجدولية	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال المقابل
$r=0$	$r=1$	43.90279	33.87687	0.0023
$r \leq 1$	$r=2$	28.01142	27.58434	0.0441
$r \leq 2$	$r=3$	13.56494	21.13162	0.4017
$r \leq 3$	$r=4$	7.010428	14.26460	0.4879

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه وجود علاقيتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، لذا ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لغرض تقدير الآثار القصيرة والطويلة بين هذه المتغيرات.

2.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ Estimation du modèle à correction d'erreur

أ- نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل): وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد وباقي المتغيرات يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ يؤدي إلى تحسين إمكانية توقع اتجاه معدل النمو في الجزائر، إذ نجد أن (Jones et Joulfaijan, 1991) قد أشار إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل. وباستخدام نموذج VECM يمكن استنتاج صيغة متجه التكامل المشترك كما هو موضح في الجدول على النحو التالي:

الجدول (05): تقديرات متجه التكامل المشترك

CointegratingEq:	CointEq1
PIBP(-1)	1.0000
CRD(-1)	0.228176 (0.03334) [6.84394]
DEP(-1)	0.335611 (0.05336) [6.28933]
ABFF(-1)	0.223305 (0.09145) [2.44187]
INF(-1)	-0.001129 (0.04888) [-0.02309]
c	-18.62621

(Standard errors in () & t-statistics in [])

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه أن المعاملات معنوية من خلال اختبار ستودنت باستثناء معامل معدل التضخم هذا من جهة، ومن جهة ثانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تبدي سلوكا متشابهًا. كما نلاحظ من خلال نتائج تقدير النموذج في المدى الطويل أن إشارات المعالم جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث نجد أن:

- القروض المصرفية لها تأثير ايجابي على نمو نصيب الفرد، فزيادة القروض المصرفية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.228 وحدة.
- الودائع المصرفية لها تأثير جد ايجابي على نمو نصيب الفرد، فزيادة الودائع المصرفية بوحدة واحدة ، يؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بـ 0.335 وحدة .
- التراكم الخام من الأصول الثابتة له تأثير ايجابي على نمو نصيب الفرد ، فزيادة الأصول الثابتة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد بـ 0.223 وحدة .
- معاملات التضخم لها تأثير سلبي على نمو نصيب الفرد ، فزيادة معدلات التضخم بوحدة واحدة ، يؤدي إلى انخفاض في مستوى نصيب الفرد من الناتج بـ 0.00112 وحدة .

ب-تقدير معاملات نموذج تصحيح الخطأ (علاقة في المدى قصير): أوضحت النتائج كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$D(PIBPC(-1))_t = -0.1470ECM_t - 0.5562D(PIBF)_{t-1} + 0.0784D(CRD)_{t-1} \\ + 0.0189D(DEP)_{t-1} + 0.0700D(ABFF)_{t-1} - 0.1688D(INF)_{t-1} \\ + 0.1505$$

R – squared = 0.6518, Adj. R – squared = 0.5418, F – sts = 5.9278
من خلال اختبار فيشر نجد أن جميع المعاملات لها تأثير كبير في النموذج لأن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من القيمة المجدولة أي أن: **F_call=5.9278 > F_tab=2.57** مما يعني صلاحية النموذج المقدر، كما دلت نتائج تقدير أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة فمن خلال معامل التحديد المصحح نجد أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 54.18% من تغيرات معدل نمو نصيب الفرد، كما أوضحت كذلك أن إشارات المعالم جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث نجد أن : أن بالنسبة لمعامل حد تصحيح الخطأ أن قيمته بلغت (-0.1470) وهو يشير إلى مقدار التغير في معدل نمو نصيب الفرد نتيجة انحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، حيث نلاحظ أن إشارته سالبة وهو ما يتوافق مع أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون الذي يشترط أن يكون هذا المعامل سالبا وهو ما يؤكد صحة النموذج المقدر. كما يدل على أن معدل نمو نصيب الفرد يصحح من قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو (14.7%)، بمعنى أنه في الأجل القصير قد يختل التوازن في العلاقة بين متغير نصيب الفرد وبقية المتغيرات المفسرة الأخرى فعندما ينحرف نصيب الفرد خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (14.7%) من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن.

أما بالنسبة لباقي للمتغيرات هناك علاقة طردية بين القروض المصرفية و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج ، وكذلك هناك علاقة طردية بين متغيرات الودائع المصرفية و التراكم الخام من الأصول الثابتة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج . وكذلك هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج .

3.3 اختبار صلاحية النموذج المقدر:

1.3.3 اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera: يشير هذا الاختبار إلى قبول فرضية العدم بطبيعية الأخطاء ورفض الفرضية البديلة إذا كان الاحتمال المقابل له أكبر من حد المعنوية 0.05 وكما هو مبين أدناه في الجدول التالي.

جدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	11.15831	2	0.6838	
2	1.100417	2	0.5768	
3	0.493342	2	0.7814	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

2.3.3 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Correlation LM Test: من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM عند مختلف درجات التأخير وجدنا أن الاحتمال المقابل له أكبر من حد المعنوي 0.05، مثلاً عند درجة تأخير (P=1) وجدنا أن إحصائية الاختبار LM-Stat=19.5665 والاحتمال المقابل يساوي Prob=0.2611 وهو أكبر من حد المعنوية 5%، ومنه فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في نموذج الدراسة ونرفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط بين الأخطاء من الدرجة الأولى، والملحق رقم 2 يظهر نتائج هذا الاختبار عند مختلف درجات التأخير.

جدول رقم (07): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

VEC Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 08/23/19 Time: 14:22						
Sample: 1990 2017						
Included observations: 26						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	26.58428	25	0.3770	1.080800	(25, 38.7)	0.4056

2	20.41322	25	0.7248	0.776663	(25, 38.7)	0.7446
3	12.29591	25	0.9840	0.429564	(25, 38.7)	0.9857
4	23.25714	25	0.5626	0.912183	(25, 38.7)	0.5887
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

4. تحليل النتائج :

- من خلال هذه الدراسة اتضح أن:
- من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج كمقياس للنمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة.
 - من خلال معامل حد تصحيح الخطأ تبين أنه إذا انحرفت قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، فإن مقدار التغير في معدل نمو نصيب الفرد يقدر بـ (-0.1470).
 - هناك أثر موجب لكل من القروض المصرفية والودائع المصرفية على النمو الاقتصادي سواء في المدى الطويل أو القصير غير أن تأثيرها في المدى الطويل كان أكبر مما هو عليه في المدى القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وغالبية الدراسات السابقة مثل دراسة (Orji Anthony, 2012, pp. 357-372) والتي توصلت إلى أن مجموع المدخرات الخاصة تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ، و هذا يعني أن زيادة الادخار سيعزز النمو الاقتصادي النيجيري، كما أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي . فزيادة القروض بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الجزائر بـ 22.8 % ، كما أن للتضخم أثر سلبي و غير معنوي على النمو الاقتصادي فزيادة نسبة التضخم بـ 1 % تؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الجزائر بـ 1.129 % وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

5. الخاتمة :

هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، حيث تشير كثير من الدراسات النظرية و التطبيقية للدور المنوط لخدمات القطاع المصرفي (الايجابي أو السلبي) ، لذلك حاولت هذه الدراسة معرفة مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017 . و أظهرت نتائج الدراسة تأثير إيجابي لكل من القروض و الودائع المصرفية و التراكم الخام للأصول الثابتة على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،

وأظهرت النتائج أيضا تأثير سلبي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي . وبالتالي يمكننا تأييد فرضية العرض - القائد التي تنص على أن الأنشطة المصرفية كمنح الائتمان تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

ولعل أهم استنتاجات الدراسة ما يلي :

- ✓ فاعلية القروض المصرفية في دفع النمو الاقتصادي وهذا يعكس دور الإصلاحات المالية المنتهجة .
- ✓ الكفاءة في تخصيص الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية .
- ✓ تحفيز الادخار عن طريق تسهيل إجراءات الحصول على الحسابات المصرفية .
- و من أهم التوصيات ما يلي :
- ✓ العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر البيانات و المعلومات .
- ✓ استحداث خدمات و منتجات مالية تتماشى و مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب اكبر عدد من المودعين و بالتالي تسهيل الحصول على السيولة و ما ينجر عنه في زيادة منح القروض .
- ✓ خلق مكاتب استشارية لدراسة الجدوى الاقتصادية للقروض الممنوحة .

6. قائمة المراجع :

1. **Levine et R.** Financial Developpment and Economic Growth:views. Journal of Economic Literature. 1997, Vol. 35, pp. 688-726.
2. **Nwaru et Okorontah.** Banks' credit as an instrument of economic growth in Nigeria. Int J Bus Law. 2014, Vol. 5(2), pp. 102-110.
3. **Ibrahim, M. Awad et al , S. Al Karaki.** The impact of bank lending on Palestine economic growth: an econometric analysis of time series data. Financial Innovation. 2019, p. 01.
4. **Schumpeter, J.A.** The Theory of Economic Development. MA7 Harvard Univ. Press. 1911.
5. **Robinson, J.** The Rate of Interest and Other Essays. 1952.
6. **Kuznets, S.** Economic Growth and Income Inequality. American. 1955, Vol. 45, pp. 1-28.
7. **Friedman, M. , and Aj Schwartz.** A Monetary History of the United States. Princeton University Press .Princeton, 1963.
8. **Lucas Jr., RE.** On the Mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics. 1988, Vol. 22, pp. 3-42.
9. **Ram, R.** Fianncial Development and Economic Growth : Additional Evidence. The Journal of development studies. 1999, Vol. 35, pp. 164-174.

10. **Stern, N.** The Economics of Development: A Survey. The Economic Journal. 1989, Vol. 99, pp. 597-685.
11. **Debreu, G.** Theory of Value. New York: Wiley. 1959.
12. **Arrow, KJ.** The Role of Securities in the Optimal Allocation of Risk Bearing. Review of Economic Studies. 1964, Vol. 02, pp. 91-96.
13. **Fry, MJ.** In Favor of Financial Liberalization. Economic Journal. 1997, Vol. 107, pp. 754-770.
14. **Diamond, D et Dybvig, P.** Bank Runs, Deposit Insurance and Liquidity. Journal of Political Economy. 1983, Vol. 91, pp. 401-419.
15. **McKinnon, RI.** Money and Capital in Economic Development. Brookings Institution, Washington DC. 1973.
16. **Goldsmith, RW.** Financial Structure and Development. Yale University Press, New Haven. 1969.
17. **Ang, J.B.** Financial Development and the FDI-Growth Nexus: The Malaysian Experience. Applied Economics. 2009, Vol. 41, 13, pp. 1595-1601.
18. **Shahbaz, M.** Financial Development, Economics Growth, Income Inequality Nexus: A Case Study of Pakistan. International Journal of Economics and Empirical Research. 2013, Vol. 01, 03, pp. 24-47.
19. **Z.Yousof et Rafindadi.** Is Financial Development A Factor To The Leading Growth Profile Of The South African Economy ?Measuring And Uncovering The Hidden Secret. International Journal of Economics and Empirical Research. 2013, Vol. 01, 09, pp. 99-112.
20. **khan, S et Handa, J.** Financial Development And Economic Growth: A Symbiotic Relationship. Applied Financial Economics. 2008, Vol. 18, 13, pp. 1033-1049.
21. **Demirguc-kunt et Levine, .Ross.** Finance, financial sector policies, and long-run growth. Policy Research Working Paper Series. 2008, Vol. 4469, pp. 1-68.
22. **Beck T, .Cull R et A.T, .Jerome.** Bank privatization and performance: Empirical Evidence from Nigeria. World Bank Policy Research Working Paper N°3511. 2005, pp. 1-37.

23. **Usai, S et Vannini, M.** Banking Structure and Regional Economic Growth: Lessons from Italy. *The Annals of Regional Science*. 2005, Vol. 39, pp. 691-714.
24. **Adams, M, et al.** Commercial Banking, Insurance and Economic » Growth in Sweden between 1830 and 1998. *Accounting, Business & Financial History*. 2009, Vol. 19, pp. 21-38.
25. **Dr. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman, Abdelraheem Osman.** The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration. *American International Journal of Social Science*. November 2014, Vol. 03, 06, pp. 109-117.
26. **Ananzeh, Izz Eddien N.** Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Jordan. *International Journal of Financial Research*. 2016, Vol. 07, 02, pp. 53-63. URL: <http://dx.doi.org/10.5430/ijfr.v7n2>
27. **Aniekan O., Akpansung et Sikiru Jimoh, Babalola.** Banking Sector Credit and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation. *CBN Journal of Applied Statistics*. 2008, Vol. 02, 02, pp. 51-62.
28. **BELINGA, Thierry, et al.** Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*. 2016, Vol. 235, pp. 664-671.
29. **بوتيارة عنتر.** تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي دراسة حالة الجزائر 1990-2013 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، الجزائر : ، 2012.
30. **زهير عماري.** أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي VAR) للفترة 1980-2013. *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية*. 2015، المجلد 14، صفحة 119.
31. **Orji Anthony, Orji Anthony.** Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth. *International Journal of Economics and Financial Issues*. 2012, Vol. 02, 03, pp. 357-372.

الملحق (01) :

7. ملاحق :

نموذج مدى قصير و طويل

Vector Error Correction Estimates

Date: 08/23/19 Time: 14:15

Sample (adjusted): 1992 2017

Included observations: 26 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
PIBP(-1)	1.000000			
CRD(-1)	0.228176			
	(0.03334)			
	[6.84394]			
DEP(-1)	0.335611			
	(0.05336)			
	[6.28933]			
ABFF(-1)	0.223305			
	(0.09145)			
	[2.44187]			
INF(-1)	-0.001129			
	(0.04888)			
	[-0.02309]			
C	-18.62621			
Error Correction:	D(PIBP)	D(CRD)	D(DEP)	D(ABFF)
CointEq1	-0.147043	-4.959277	-1.612836	0.070623
	(0.08290)	(1.04045)	(0.82617)	(0.23536)
	[-1.77376]	[-4.76647]	[-1.95219]	[0.30007]
D(PIBP(-1))	-0.556285	-0.061605	1.033205	-0.288915
	(0.19268)	(2.41830)	(1.92024)	(0.54703)
	[-2.88708]	[-0.02547]	[0.53806]	[-0.52815]
D(CRD(-1))	0.078474	0.824384	0.061104	-0.010297
	(0.01845)	(0.23159)	(0.18389)	(0.05239)
	[4.25286]	[3.55968]	[0.33228]	[-0.19655]
D(DEP(-1))	0.018911	1.032711	-0.216899	0.021188
	(0.01914)	(0.24025)	(0.19077)	(0.05435)
	[0.98792]	[4.29851]	[-1.13698]	[0.38988]
D(ABFF(-1))	0.070074	0.239732	-1.328495	0.249965
	(0.11162)	(1.40093)	(1.11240)	(0.31690)
	[0.62779]	[0.17112]	[-1.19426]	[0.78879]
D(INF(-1))	-0.168876	-2.580503	-0.716349	0.028440
	(0.08210)	(1.03048)	(0.81825)	(0.23310)

	[-2.05684]	[-2.50417]	[-0.87547]	[0.12201]
C	0.150527 (0.30915) [0.48691]	-1.156673 (3.88009) [-0.29811]	-0.027034 (3.08097) [-0.00877]	0.056525 (0.87770) [0.06440]
R-squared	0.651805	0.691382	0.468366	0.056070
Adj. R-squared	0.541849	0.593924	0.300482	-0.242013
Sum sq. resids	43.74453	6890.770	4344.696	352.5946
S.E. equation	1.517348	19.04395	15.12178	4.307854
F-statistic	5.927854	7.094127	2.789813	0.188104
Log likelihood	-43.65591	-109.4303	-103.4344	-70.78629
Akaike AIC	3.896609	8.956180	8.494953	5.983561
Schwarz SC	4.235327	9.294898	8.833672	6.322279
Meandependent	0.176923	-0.756757	-0.464427	0.177308
S.D. dependent	2.241716	29.88499	18.08021	3.865432
Determinantresid covariance (dof adj.)		17960050		
Determinantresid covariance		3742905.		
Log likelihood		-381.2219		
Akaike information criterion		32.40168		
Schwarz criterion		34.33721		
Number of coefficients		40		